

Adab Al-Rafidayn



https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

Al-Jawhari's (died 400 AH) Choices in his Sahih on the structures of verbs from Al-Farra's (died 207 AH) morphological Ideas.

Muhammad Yahya Ali 🤟



Shiban Adeeb Ramadn



Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul / Mosul - Iraq

Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul / Mosul - Iraq

Article Information

Article History: Received June 14, 2024 Revised June 26 .2024 Accepted June 30, 2024 Available Online March 1, 2025

Keywords: Abstraction Increase Significance

Correspondence: Muhammad Yahya Ali mohammed.21arp169@student.uom $\underline{osul.edu.i}q$

Abstract

I am not an innovator among the students who seek to uncover the secrets of the language, who are diligent in searching for what the pens have stopped at, and whose limits have been deferred, who are eager to find out the opinions of an ancient scientific school, the writings of whose scholars have disappeared and been lost among the ravages of wars, invasions, and the fall of states and kings And the kingdoms, a school that was a peer I am stubborn towards the unique school of Basra, full of its scholars and disciples, a school whose scholars' opinions were fragmented among books and works. Our study revealed the opinions of many of its great scholars, and a Kufic leader who was distinguished by his opposition to opinions, Al-Farra' (d. 207 AH), with everything that this name included and the school of Kufa. All language is in the edifices of dictionaries, and the folds of its green shelves; Our study was based on the dictionary (Al-Sihah Taj Al-Lughah and Sihah Al-Arabiya) by Al-Jawhari, who died around the year 400 AH, the pure source of the opinions of Arabic scholars, and the specificity of Al-Jawhari in his ability to select, employ, and cite Al-Farra's morphological opinions from them, and place them in a context as required by the position, with all acumen and understanding. Knowledge and awareness, so the title of my subsequent research was labeled (The choices of Al-Jawhari (d. 400 AH) in his Sahih regarding the structures of verbs from the morphological opinions of Al-Farra (d. 207 AH), and I chose the structures of verbs; Because it is the structure most frequently mentioned in Al-Farra's morphological opinions.

DOI: 10.33899/radab.2024.150931.2183@Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اختياراتُ الجوهريّ (ت400هـ) في صِحَاحِهِ لأَبنيةِ الأَفعالِ مِن آراءِ الفرَّاءِ (ت207هـ) الصرفيَّةِ محمد يحيى على * شيبان اديب رمضان **

المستخلص

لستُ بدعًا من الطلبةِ الساعين إلى الكشفِ عن أسر ار اللغة، الدائبينَ في البحثِ عمَّا توقَّفتِ الأَقلامُ عندَ حدودِه، و أُجِّلَ القولُ فيه، المتشوِّقينَ في الوقوفِ على آراءِ مدرسةِ علميَّةِ عتيدةِ، اندثرتْ مؤلَّفاتُ علمائِها، وضاعتْ بينَ رَحَى الحروبِ والغزواتِ وسقوطٍ

^{*} قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل / الموصل – العراق

^{**} قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة الموصل/ الموصل _ العراق

الدولِ والممالكِ، مدرسةٌ كانت ندًا عنيدًا لمدرسة البصرة الفذّة العامرة بعلمائها ومريديها، مدرسةٌ تشظّت آراء علمائها بين المُتب والمؤلّفات؛ فجاءتْ دراستنا كاشفةً عن آراء جهبذ مِن جهابنتِها الكِبار، ورأسًا كوفيًا امتاز بمخالفته الأراء، الفرّاء (ت207ه) بكل ماضمّه هذا الاسم وحوته مدرسة الكوفة، عالمُ لغةٍ محيطٌ بلغةِ العرب، ونحويٌ بارزٌ، وصرفيٌ راكِزٌ، ومُفسِرٌ لغويٌ أَلمعيُّ ناجزٌ ... ولمّا كانت اللغةُ كلُّ اللغةِ في صروح المعاجم، وطيًات رفوفها الخُضر؛ ارتكزت دراستنا على معجم (الصِتحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة) للجوهريّ المتوفى بحدود سنة (400هـ)، المعين الصافي لأراء علماء العربيَّة، وخصوصيَّة الجوهريّ في قدرته على الاختيار، والتوظيف، والاستشهاد لأراء الفرّاء الصرفيَّة منها، ووضعها في مواطنَ كما يقتضيه المقام، بكل فطنة وإدراك ومعرفة ودراية، فكان عنوان بحثي المُستل موسومًا براختيارات الجوهريّ (ت400هـ) في صحاحه لأبنية الأفعال من آراء الفرَّاء (ت207هـ) الصرفيَّة)، وقد اخترت أبنية الأفعال؛ لأنّها أكثر الأبنية ورودًا في آراء الفرَّاء الصرفيَّة.

الكلمات المفتاحية: التجرُّد، الزيادة، الدلالة.

توطئة:

تُعدُّ الأفعال صنو الأسماء في العربيَّة وعند النحاة والصرفييّن، والقسيم الثاني من أقسام الكلام؛ لذا نجدُ الصرفيَّين منكبين في دراستهم على الأفعال؛ بوصفها الأكثر تصريفًا وتغييرًا وعرضة للاشتقاق والإعلال من الأسماء، وللأفعال - حينئذٍ - أصول وتفرعات يمكن بيانها بما يأتى:

الأفعال من حيث الأصول قسمان: ثلاثي ورباعي:

فالثلاثيُّ من حيث الصحَّة والاعتلال ينقسمُ إلى سبعة أقسام بصحيحه ومعتله، أمَّا الصحيحُ فهو الَّذي سلم من حروف العَلَّة، وفيه: (السالمُ)، نحو: (ضَرَبَ)، و(المضاعفُ)، نحو: (عَدَّ)، والمهموزُ، نحو: (قَرَأً)، وأمَّا المعتلُ ففيه: (المثالُ)، نحو: (وَعَدَ)، و(الأَجْوَفُ)، نحو: (قَوَلَ)، و(الناقصُ)، نحو: (سَعَى)، واللَّفيفُ، بشقيه: (المقرون)، نحو: (رَوَى)، والمفروق، نحو: (وَرَى).

ثمَّ ينقسمُ الثلاثيِّ والرباعيِّ من حيث التجرُّد والزيادة إلى مجرَّد ومزيد:

فأمًا الفعل الثلاثيّ المُجرَّد من حيث الفعل الماضي فينقسم إلى ثلاثة أبواب على وفق حركة فاء فعلِه: (فَعَلَ)، نحو:(ضَرَبَ)، و(فَعِلَ)، نحو: (طَرُف). و(فَعِلَ)، نحو: (طَرُف).

وأَمَّا الثلاثيّ من حيث الفعل المضارع فهو على ستة أبواب على وفق حركة فاء فعلِه: الباب الأوَّل: (فعل يفعُلُ), نحو: – (نَصرَ – ينصرُ)، والباب الثالث: (فعَل ـ يفعُلُ), نحو: (ضَرَب ـ يَضربُ)، والباب الثالث: (فعَل ـ يفعُلُ), نحو: (فَعَل ـ يفعُلُ)، والباب الرابع: (فَعِلَ ـ يفعُلُ), نحو: (بلُغَ ـ يبلُغُ)، (فعِل ـ يفعِلُ), نحو: (حسِبَ ـ يحسِبُ)(1). وأمًا الفعل الرباعيّ المُجرَّد فله وزن واحد: (فَعُلُل) ومضارعُهُ: (يُفَعُلِلُ)، نحو: (طَمَأَنَ) = (يُطَمْئِنُ). وومفها الصرفيّون أنّها ملحقة به، وهي:

- (فَوْعَلَ)، نحو: (جَوْرَب) و (فَعُوْلَ)، نحو: (دَهُورَ)، و (فَيْعَلَ)، نحو: (بَيْطَرَ)، (فَعْيَلَ)، نحو: (عَثْيَرَ)، و (فَعْلَى)، نحو: (سَلْقَى). و أمَّا الثلاثيُّ المزيد فالمقصود به هو ما زيد فوق أحرفه الأصلية حرف أو أكثر، لعلَّة صرفيَّة موجبة, وينقسم -حيننذِ الى ثلاثة أقساء:

- · مزيد بحرف واحد ويأتي على ثلاثة أنواع: (أَفْعَلُ)، نحو: (أَضْرَبَ)، و(فَعَلَ)، نحو: (ضَرَّبَ)، وفَاعَلَ، نحو: (ضَارَبَ).
- مزید بحرفین: ویکون علی خمسة أنواع: (اِنْفَعَل)، نحو: (اِنْغَمَس)، و(اِقْتَعَل)، نحو: (اِجْتَهَد)، و(تَفَاعَل)، نحو: (تَنَافَس)، و(اِقْعَل)، (تَجَنَّب)، و(اِفْعَل)، و(اِفْعَل)، نحو: (احْمَر).
- · مزيد بثلاثة أحرف, ويكون على أربعة أنواع: (اِسْتَفْعَلَ)، نحو: (اِسْتَخْرَجَ)، و(اِفْعَوْعَلَ)، نحو: (اِحْصَوْصَدَ)، وافْعَوَّلَ، نحو: (اِحْفَالً)، نحو: (اِصْفَارً) . (اِحْفَالً)، نحو: (اِصْفَارً) .

أَمَّا الْرِباعَيِّ الْمَزْيدِ: فْالمقصودُ به ما زَاد على حروفه الأصليَّة الأربعة زيادات أخرى لدلالات ومعانٍ تخرجُ إليها، وهو على

قسمین:

- مزيد بحرف واحد: (تَفَعْلُلَ)، نحو: (تَدَحْرَجَ).
- مزید بحرفین: (اِفعَنْلُلَ)، نحو: (اِحْرَنْجَمَ)، و(افْعَلُلَ)، نحو: (اِقِشَعَرَّ) $^{(2)}$.

وما يعنينا في هذا الفصل هو اختيارات الجوهريّ في صحاحه لأبنية الأفعال من آراء الفرّاء الصرفيَّة، وهي -حينئذٍ- مبحثان:

- المبحث الأُوَّل: أبنية الأَفعال الثلاثيَّة والرباعيَّة المجرَّدة
 - المبحث الثاني: أبنية الأفعال الثلاثيَّة المزيدة

⁽¹⁾ ينظر: المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأو لاده- مصر، ط1, 1373 هـ = 1954 م: 1/18 ، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيليّ (ت609ه)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط1, 1416ه = 1996م: 94/1. (2) ينظر: الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بـ(سيبويه) (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون (2011ه=1900م)، مكتبة الخانجيّ- القاهرة, ط3, 1408هـ = 1988 م: 4/7 ، والمقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المُبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404ه=1984م)، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، (د. ط), 1415هـ = 1994 م: 136/1 ، والأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغداديّ (ت316ه)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1408ه = 1988م: 126/3.

المبحث الأَوَّل أَبِنية الأَفعال الثلاثيَّة المجرَّدة ورباعيّها

لا يخلو نصِّ في العربيَّة من أبنية الأفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة؛ لكثرة ورودها على الألسن بضبط عين فعلها في أبوابها الصرفيَّة الستة، أو اختلاف أصولها، أو تعدد معانيها؛ لاختلاف ضبط ميزانها الصرفيّ، وقد وردت اختيارات الجوهريّ لأبنية الأفعال الثلاثيّة المجرَّدة ورباعيّها من آراء الفرَّاء في (12) اثني عشر بناءً، سنتناول (7) سبعة أبنية منها بالتحليل الصرفيّ، مرتبة على حروف المعجم، وهي:

البناء الأوَّل (مَضَرَ = يَحْضُرُ/ حَضِرَ = يَحْضَرُ) = (فَعَلَ = يَفْعُلُ/ فَعِلَ = يَفْعَلُ) (حَضَرَ = يَفْعَلُ)

صيغة (يَهُعُلُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المُجردَّة في الصرف العربيّ، من الباب الأَوَّل: (فَعَلَ = يَفُعُلُ)، وقيل من الباب الرابع: (فَعِلَ = يَفُعُلُ)، وجاء البناء (يَحْضُرُ) مِمَّا الْفَقِلُ = يَفُعُلُ)، وجاء البناء (يَحْضُرُ) مِمَّا الحَوهريُّ في صحاحه من آراء الفرَّاء الصرفيَّة، قوله: "((حَضرَر، حَضْرَةُ الرجلِ: قُربه وفِناؤه، والحَضْرُ: بلدِّ بإزاء مَسكن (١)، ويقال: كَلَّمته بَحَضْرَةِ فلانٍ، وبِمَحْضرٍ من فلان، أي بمشهدٍ منه ... وقد حَضرَ الرجلُ حُضورًا، وأَحْضرَةُ غيره، وحكى الفرَّاءُ حَضِرَ بالكسر: لغةٌ فيه، يُقال: حَضِرَتِ القاضيَ اليومَ امرأة، قال: وأنشدنا أبو ثروان العكليّ لجرير على هذه اللغةِ:

ما مَن جفانًا إذا حاجاتنا حَضِرَتْ كمَنْ لَنَا عندَهُ التكريمُ واللَّطَفُ (2)

قال: وكلَّهم يقولُ: يَحْضُرُ بالضم، ورجلٌ حَضِرٌ: لا يصلحُ للسفرِ))"(3)، و(يَحْضُرُ) مشتقٌ في اللغة من الجذر الثلاثيّ المُجرَّد (حاض/د حَضَرَ)، وأصله يدلُّ على إيراد الشيء، ووروده ومشاهدته(4)، والبناء (يَحْضُرُ) فعل مضارع ماضيه (حَضَرَ)، وقيل: (حَضِرَ) بمضارع أصليّ البناء (يَحْضَرُ)، أو ملفَّق (متداخل) من بابين (يَحْضُرُ)، والفتح أَشهر كما ذكر غير واحد من الصرفيَّين(3) على وفق عائدية جذره، وفصل في هذا المقال الثمانيني (ت442ه) بقوله: "((وقد قالوا: "نَعَمَ: ينعُمُ"، "نعِمَ ينعُمُ"، "نعِمَ ينعُمُ"، وقالوا: "فَضلُ" و"فَضِلُ: يفضلُل وركَبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "خَصَرَ: يحضرُر" وقالوا: "فَضلُ يفضلُل والفتين لغة ثالثة فقالوا: "حَضِرَ: يحضرُر"، وقالوا: "رَكِنَ يركُن اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "قَطَد يقنَطُ" و"قبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "قبط يقنَطُ" و"قبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "قَطَد يقنَطُ" و"قبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا: "قَطَ: يقنَطُ"))"(6).

والظاهر من عبارة الجوهريّ أنّه اختار رأي الفرّاء؛ ليدعم مذهب من جمع بين لغتين بالتلفيق (التداخل)؛ لينتج بابًا جديدًا ملفقًا على غير المشهور من كلام العرب، على الرغم من وروده كما ذكر الفرّاء، وكره ذلك ابن يعيش في المفصل بقوله: "((لم يأت عنهم "فَعِلّ") "يفْعُلُ" بكسر العين في الماضي، وضمها في المستقبل إلّا أحرف يسيرة، لا اعتداد بها لقلتها وندرتها... وقد منع من ذلك أبو زيد، وأبو الحسن، وقد جاء عن غير سيبويه "حضر"، "يحضر" وقالوا في المعتل: "مت" "تموت"، و"دمت" "تدوم، وذلك كله من لغات تداخلت))"(7)

والجوهريّ في اختياره لرأي الفرّاء يعلِّل أحقيّة الباب الملفّق الجديد المتولّد من بابين – كما ذكرنا-، ويستحسنه؛ لذا دعمه برأي الفرّاء الذي هو حجّة في اللغة، ورأس في المدرسة الكوفيّة.

البناء الثاني

(جَلَحَ = يَجْلَحُ/ جَلْمَحَ= يُجَلْمِحُ)= (فَعَلَ = يَفْعَلُ/ فَعْلَكَ= يُفَعْلِلُ)

⁽¹⁾ ذكر ياقوت الحمويّ في معجم البلدان: 267/2 – 268 "((والحَضَر: اسم مدينة بازاء تكريت في البرّيّة بينها وبين الموصل والفرات، وهي مبنية بالحجارة المهندمة بيوتها وسقوفها وأبوابها))"، ولم يشر إلى الحَضْر بفتح الحاء وسكون الضاد.

⁽²⁾ البيت من البسيط، لجرير، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط3، (د.ت) /34، ينظر: المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو 168هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط6، (د.ت)/397، والمخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي الشهير بـ(ابن سيده) (ت458ه)، تحقيق : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1417هـ = 1996م: 265/3، والمعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1417ه = 1996م: 107/1 ، 226/7.

⁽³⁾ الصِّدَاح- تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ (ت حدود 400 ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت 1411هـ 1991م)، دار العلم للملابين – بيروت، ط4. 1410هـ = 1990م، دار العلم للملابين – بيروت، ط4. 1410هـ = 1990م،

⁽⁴⁾ ينظر: مقاييسُ اللغة، أحمَّد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار الفكر ـ بيروت، (د. ط)، 1399 هـ = 1979 م: 75/2.

^(ُ5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستر آباذي النحوي (ت 686 هـ)، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي, ط2, 1416ه = 1996 م/ 136.

⁽⁶⁾ شرح التصريف، عَمر بنُ ثَابت الثمانيني (ت 442)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1419ه = 1419م / 431.

⁽⁷⁾ شرح المفصنًا، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية - بيروت, ط1, 1422هـ = 2001م: 429/4 - 430

البناء (جَلَحَ) وصيغته الصرفيَّة (فَعَلَ) من الفعل الثلاثيّ المجرَّد، أمَّا البناء (جَلْمَحَ) فهو من المجرَّد الرباعيّ (فَعَلَلَ)، وقد ورد البناءان في اختيارات الجوهريّ لآراء الفرَّاء الصرفيَّة؛ إذ قال:"((جَلَحَ المالُ الشَجَرَ يَجْلَحُهُ بالفتح، جَلْحًا ... الفرَّاء: جَلْمَحَ رأسَهُ، أي: حَلَقَهُ، والميمُ زائدةٌ)"(1)، أمَّا (جَلْمَحَ) في اللغة فهو مشتق من الجذر (ج/ل/ح)؛ إذ ورد في المقاييس أنّه:"((أصلا وَاحِدٌ، وَهُو النَّجَرُّدُ وَالْكِشَافُ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْء، قَالَجَلَحُ ذَهَابُ شَعْر مُقَدَّم الرَّإُسِ)(2)، وهذا يُبرَر نعت الفرَّاء للميم في هذا البناء (جَلْمَحَ) بأنَّها زائدة، وقد أوّل قوله تأويلين، التأويل الأوّل: إنَّ الزيادة المقصودة ليست زيادة حقيقيَّة، بل صارت الميم المزيدة في الاستعمال من صلب جذر الكلمة الجديدة المنحوتة من جذرين ووزنها حيننذ (جَلْمَحَ)فَعَلَل)، فلو حُذِفَت لأَدّت المعنى ذاته الذي يؤدّيه المجرَّد منها (جَلَحَ/فَعَل) فكلاهما يعطي معنى: حلق مقرّمة الرأس(3)، وهذا التوجيه مبني على فكرة طرحها ابن فارس في مقليسه؛ إذ قال:"((اعلم أنَّ للرباعيّ والخماسيّ مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أنَّ أكثر ما تراه منه منحوتًا، ومعنى النحت أنَّ تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ))"(4)، فابن فارس يلغي باب الملحق بالرباعي ويوراه منحوتًا من بابين، ف(جَلُمَحَ) —على وفق مايراه-منحوتة من جذرين: (جَلَحَ) و (مَلطَ)؛ فكلا الجذرين يدل على التجرُّد والانكشاف، والتسوية، أمَّا التأويل الأخر: فمن الصرفيَّين من أخذ مفهوم الزيادة في قول الفرَّاء أساسًا، وساقه بمعناه الحقيقي، وحَلَّا الميم زائدة؛ لأنَّها من حروف الزيادة فضلًا عن ذلك يمكن إلحاقها بالرباعيّ فتكون من الملحق بالرباعيّ فيكون وزن الكلمة: (جَلْمُحَرُاهُ وَلَالُ أرجح والله أعلم بالصواب.

وقصد الجوهريّ في اختياره رأي الفرَّاء الصرفيّ إشارة منه إلى تطابق المعنى أَحيانًا في مباني الأفعال المجرَّدة الثلاثيَّة منها والرباعيَّة في أحوال منها هذه؛ إذ يعاورن في المعنى ذاته ثلاثيُّه ورباعيُّه، وقد يكون اختياره لعلَّة اختلاف أَصالة حرف المبي المزيد في البناء (جَلْمَحَ).

البناء الثالث (خَثَرَ= يَخْثُرُ /خَثَرَ= يَخْثُرُ) = (فَعَلَ = يَفْعُلُ / فَعُلَ = يَفْعُلُ)

صيغة (فَعَلَ- يفْعُلُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المُجردة من الباب الأوَّل، فتحُ ضمٍ، أَمَّا صيغة (فَعُلَ- يفْعُلُ) الثلاثيِّ المُجرّد بضمتين فقد اختصَّ بالفعل اللازم من الباب الخامس، وقد استدلَّ الجوهري برأي الفرّاء صرفيًا على مجيء (خَثُر) من الباب الخامس على قلَّة 60، بقوله: "(خَثُرَ - خثارةُ الشيءِ: بقيتُهُ، يُقال: خَثَرَ اللبَنُ بالفتح يَخْثُر، قالَ الفرّاء: خَثْر بالضم لغة فيه قليلةً))"(7)، وأصلًا بن فارس الجذر لغة بقوله: "(((خَثَرَ) الْخَاءُ وَالثَّاءُ وَالرَّاءُ أَصْلُّ يَدُلُّ عَلَى غِلَظٍ فِي الشَّيْءِ مَعَ اسْتِرْخَاءٍ، يُقَالُ: خَثَرَ اللَّبَنُ، وَهُوَ خَاثِرٌ، وَحَكَى اللّهَ بَعْضُهُمْ: خَثَرَ فُلانٌ فِي الْمَدَى، إذَا أَقَامَ فَلَمْ يَكَدُ يَبْرَحُ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ))"(8).

وللفعل ثلاث لغات: بفتح العين، وضمِها لغة ذكرها الفرَّاء، وكسرها لغة ذكرها الكسائيّ (خَـثُــَــرَ)، وقد أشار ابن السُكِّيت إلى ذلك بقوله: "((وقد خَثَر اللبن يَخْثُرُ, قال الفراء: وخَثُر قليلة في كلامهم, قال: وسمع الكسائي خَثِر))"(⁹⁾، ثم ذكر الفيوميّ تفصيل ذلك بقوله: "((خَثَرَ: اللبنُ وغيره "يَخْثُرُ" من باب قتل "خُثُورَةً" بمعنى ثَخُنَ، واشتد فهو "خَاثِرٌ" و"خَثِرَ" "خَثَرَا" من باب تَعِبَ، و"خَثُرَ" " "نَجْثُرُ" من باب قرب للهمزة والتضعيف فيقال "أَخْثَرْتُهُ" و"خَثَرْتُهُ" و"خَثَرْتُهُ".

والناظر بعين تأمُّل يجد اطِّراد مجيء (خَثُر) من الباب الخامس على الرغم من نعت الفرّاء له بالقليلِ، وهنا تكمن براعة توظيف الجوهريّ في اختياراته الصرفيَّة لأراء الفرَّاء فهو ينقل ما أجمعت عليه المدارس اللغويَّة في القرن الثاني والثالث ويطرحها؛ ليجد الباحث مايناسب عقيدته اللغويَّة وقناعته في اختيار الرأي الراجح.

البناء الرابع (خَسِسَ – يَخْسَسُ / فَعِلَ – يَفْعَلُ / فَعِلَ = يَفْعَلُ) (خَسَسَ – يَفْعَلُ)

صيغة (فَعَلَ= يَفْعُلُ، خَسَسَ= يَخْسُسُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة من الباب الأوَّل (فتح ضمّ)، وقيل من الباب الرابع: (فَعِلَ= يَفْعَلُ، خَسِسَ= يَخْسَسُ)، وقد اختار الجوهري رأي الفرّاء الصرفيّ؛ ليدعم الأصل والقياس فيه، أي: باب فتح ضم، ويطرح فرضية الباب الأخر الذي يحتمله الفعل، أمَّا الجذر (خ/س/س) في اللغة فله "((أصْلَان: أَحَدُهُمَا حَقَارَةُ الشَّيْءِ، وَالْأَخَرُ تَدَاوُلُ الشَّيْءِ،

⁽¹⁾ الصحاح: 358/1 – 359

⁽²⁾ مقاييس اللغة: 1/ 470- 471 .

⁽³⁾ ينظر: الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعديّ الشهير بـ(ابن القطَّاع) (ت515ه)، عالم الكتب ــ بيروت، ط1، 1403ه = 1983م: 313/2. (4) ينظر: مقاييس اللغة: 328/1 - 328.

⁽⁵⁾ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت 715هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، لبنان، ط1، 1425ه= 2004م: 234/1.

⁻⁻⁻⁻والمسلح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِتِّكِيت الدروقيّ الأهوازيّ الشهير بـ(ابن السِّكِيت) (ت 244ه)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر ، (د. ط)، (د. ت)/ 154 .

⁷⁽⁾ الصِّحاح : 2/ 642 .

⁸⁽⁾ مقاييس اللغة:2/ 346 .

⁹⁽⁾ إصلاح المنطق/ 154.

⁰Î() المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ (ت770 ه)، المكتبة العلمية – بيروت, (د . ط)، (د . ت)/ 88

فَالْأَوَّلُ: الْخَسِيسُ: الْحَقِيرُ; يُقَالُ خَسَّ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَأَخَسَّ، إِذَا أَتَى بِفِعْلٍ خَسِيسٍ ... وَالْأَصْلُ الثَّانِي قَوْلُ الْعَرَبِ: تَخَاسَ الْقَوْمُ الْأَمْرَ، إِذَا تَدَاوَلُوهُ وَتَسَابَقُوهُ، أَيُّهُمْ يَلْخُذُهُ))"(1) .

قالَ الجوهريّ:"((خَسَسَ: الخسيسُ الدنئ، قالَ ابن السكّيت: يُقالُ: أَخْسَسْتُ إِخْسَاسًا، إِذَا فعلتَ فعلًا خَسِسًا، وخَسِسْتَ بعدي بالكسر خِسَةً وخَساسَةً، إذا كان في نفسه خسيسًا، عن الفرّاء، وخَسَّ نصيبَه يَخْسُهُ بالضم، إذا جعلَهُ خَسيسًا))"(2)، الملاحظ من هذا الاختيار دقَّة الجوهريّ في توجيهه للبابين الصرفييّن(3) اللذين يدوران حول بناء الفعل (خسَّ) الصحيح المضاعف، فمن قال إنَّه من الباب الأوَّل فعلى تعديته بمعنى: الجعل والتصيير؛ لذا مثَّل الجوهريّ قوله: (خسَّ نصيبَهُ يخسُهُ) من الباب الأوَّل، بمعنى: جعله أو صيَّره خسيسًا، ومن قال إنَّه من الباب الرابع فعلى اللزوم بمعنى: تمثَّل وتشرَّب الفعل ومعناه به؛ لذا مثَّل الجوهريّ قوله: (خَسِسْتَ خِسَةً وخَسَاسَةً) من الباب الرابع نعلى اللزوم بمعنى: تمثَّل وتشرَّب الفعل ومعناه به؛ لذا مثَّل الجوهريّ قوله: (خَسِسْتَ خِسَةً وخَسَاسَةً) من الباب الرابع نعلى المؤسّة به وتشرَّبت به، حتى صارت صفة لازمة له(4).

البناء الخامس

(رَجَنَ = يَرْجُنُ/ رَجِنَ= يَرْجَنُ)(فَعَلَ = يَفْعُلُ/ فَعِلَ = يَفْعَلُ)

صيغة (فَعَلَ= يَفْغُلُ، رَجَنَ= يَرْجُنُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المُجرَّدة من الباب الأوَّل (فتح ضمّ)، وقيل من الباب الرابع: (فَعِلَ= يَفْعَلُ، رَجِنَ= يَرْجَنُ)، أَمَّا الجذر (ر/ج/ن) في اللغة فله"((أصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْمُقَامُ، وَالْأَخَرُ الإِخْتِلَاطُ، فَالْأُوَّلُ قَوْلُهُمُ: رَجَنَ بِالْمَكَانِ رُجُونًا: أَقَامَ. وَالرَّاجِنُ: الْأَلِفُ مِنَ الطَّيْر وَعَيْرِه، وَالثَّانِي قَوْلُهُمُ ارْتَجَنَ أَمْرُهُمْ: اخْتَلَط، وَهُو مِنْ قَوْلِهِمُ ارْتَجَنَتِ الزُّبْدَهُ، إِذَا فَسَدَتُ فِي الْمَحْضِ))"(5)، وقد اختار الجوهريُّ رأي الفرّاء الصرفيِّ؛ ليعطي أمثلة تعدد الأبواب الصرفيَّة في الفعل الواحد، وتقلُّبه بين بابين المرفيَّين أو تلفيقة باب من بابيين صرفيَّين؛ إذ قالَ الجوهريُّ: "((رَجَنَ: رَجَنَ بالمكان يَرْجُنُ رُجونًا: أقام به، والراجِنُ: الألِف، مثل الداجِن، قالَ الفرَّاء: رَجَنَتِ الإبل ورَجِنَتُ أيضًا بالكسر، وهي راجِنَةٌ، وقد رَجَنتُها أنا وأَرْجَنْتُها، إذا حبستَها لتعلقها ولم تسرّحُها، ورَجَنَ فلانٌ دابَّته رَجْنًا: عَنَه راجن))"(6).

نلحظ من الأمثلة التي ساقها الجوهريُّ واختارها معززة اختياره رأي الفرَّاء الصرفيّ، فالفعل (رَجَبِنَ) متذبذب بين التعدي واللزوم؛ وهذا مردُّه للباب الصرفيّ الذي يوسم بالتعديّ على الغالب كالباب الأوَّل، أو الموسوم باللزوم كالباب الرابع، وفي هذا الرأي الذي اختاره الجوهريّ للفرَّاء من أمثلة دلَّت على ذلك، فالمثال الذي اختاره الجوهريّ للفرَّاء من أمثلة دلَّت على ذلك، فالمثال الأَوَّل: (رَجَنَ فلانٌ دابَّتَهُ رَجُنًا) من الباب الأَوَّل: (فتح ضمّ) جاء الفعل متعديًا، والمثال الآخر: (رَجَنَتُ) من الباب الأَوَّل أيضًا: (فتح ضمّ) لكنَّ الفعل جاء لازمًا، من غير تغيير الباب الموسوم باللزوم (٢٠).

البناء السادس

(صَلَحَ/صَلُحَ= يَصْلُحُ، يَصْلُحُ/يَصْلُحُ)= (فَعَلَ/فَعُلَ= يَفْعَلُ، يَفْعُلُ/يَفْعُلُ)

والناظر بإنعام إلى هذه البنى يجد تعدد الأبواب الصرفيَّة للجذر الواحد وهذا مطَّرد في العربيَّة؛ إذ يشترك فيه غير جذر واحد من جذورها، فقد نقل ابن السكيت قوله:"((يقال: طَهَرت المرأة تَطْهَرُ, وطهرَت لغة, وقد صَلَح الشيء يَصْلُحُ صَلَاحًا, قال الفراء: وحكى أصحابنا: صُلَح, وقد شَحَب لونه يَشْحَبُ شُحُوبًا, قال الفراء: وشَحُب لغة, وقد سَهَم وجهه يَسْهُمُ سُهُومًا, قال الفراء: وسَهُم لغة, وقد خَثْر اللبن يَخْثُرُ, قال الفراء: وخَثْر قليلة في كلامهم, قال: وسمع الكسائي خَثِر))"(10).

وكره بعض الكوفيين ضم ماضي (صَلُح) وأنَّه لا يأتي من الباب الخامس (صَلُحَ يَصِلُح)، وعَدَّوه لحنًا من لحن العامَّة، قال ابن درستويه (ت347ه) في تبيان هذه القضية شرحًا لما ذكره ثعلب (ت291ه) قوله: "((وأما قوله: فسد يفسد، فهو ضد صلح يصلح، بفتح الماضي وضم المستقبل، والفاعل منهما: فاسد وصالح، ومصدر هما: الفساد والصلاح. وإنما ذكره؛ لأنَّ العامة تقول: فسد بضم الماضي أيضًا، وهو لحن وخطأ، وكذلك يقولون: صَلُحَ بضم اللام، ولو كان ذلك صوابًا، لجاء اسم الفاعل منهما على

⁽¹⁾ مقاييس اللغة: 151/3.

⁽²⁾ الصحاح: 3/ 922.

⁽³⁾ ينظر: المصباح المنير: 1/ 169.

⁽⁴⁾ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 428.

⁽⁵⁾ مُقابِيس اللُّغة: 494/2.

⁽⁶⁾ الصحاح: 2121/5 .

⁽⁷⁾ ينظر: الأَفعال: 12/3.

⁽⁸⁾ مقاييس اللغة: 303/3 .

⁽⁹⁾ الصِّحاح: 383/1

⁽¹⁰⁾ إصلاح المنطق/154 .

فعيل، مثل: فَسِيْد، وصَلِيْح، مثل: ظريْفٌ وكَرِيْمٌ، ولم يقل: صَالِحٌ وفَاسِدٌ))"(1)، ويورد ابن سيده (ت458ه) نصًا عن ابن الأعرابي (ت231ه) فيه مجيء اسم الفاعل من الفعل (صَلْحَ) بضم اللام قوله:"((الصَّلاحُ ضد الطلاح. صَلَحَ يَصْلُحُ ويَصْلُحُ صلاحا وصُلُوحاً فَهُوَ صِالَحٌ وصِلَاحٌ، الْأَخِيرَة عَن ابْن الْأَعْرَابِي))"(2)،

ومذهب سيبويه والبصريين يوافق مذهب ثعلب من الكوفيين ويخالف مذهب الفرَّاء وابن الأعرابي فيما نقلوه عن بعض أصحابهم، فالبصريون يذهبون إلى فتح عين الفعل (صلَحَ) في الماضي وضمِّه في المضارع ويسوقونه إلى الباب الأوَّل، قال سيبويه (ت180ه):"((وقالوا: صَلَحَ يَصْلُحُ، وقالوا: فَرَعَ يَفْرُغُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ، ومَضَغَ يَمْضُغُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ، وقالوا: نَقَحَ يَنْفُخُ، وطَبَحَ يَطُبُخُ، ومَرَحَ يَمْرُخُ، والأصل في هذين الحرفين أجدر أن يكون، يعني الخاء والغين؛ الأنَّهما أشدُّ الستة ارتفاعًا))"(3).

ولم يثبت الجوهريّ فيما ذكره في صحاحه اللغة المشهورة للجذر (ص/b/ح)؛ لأنّها على القياس وهي باب (فتحتان) الباب الثالث⁽⁴⁾، والناظر بعين تأمُّل يجد تقلبات هذا الجذر بين الأبواب الصرفيَّة متعلِّق بدلالة كل باب منها؛ لذا ساقه الجوهريُّ واختاره من بين آراء الفرَّاء الكثيرة في الصرف؛ لعلمه الثاقب أنَّ ثمة خلافاً عميقاً في تأرجح الجذر (ص/b/ح) بين أبواب الصرف، وهنا نقول: إذا حسبنا الجذر (ص/b/ح) على الباب الأوَّل (فتح ضمّ) سيكون الفعل متعديًا بحرف جرّ، نحو قولنا: (صلَحَ يَصنُلُحُ زيدٌ في عملِهِ)، وإذا حسبنا الجذر (ص/b/ح) على الباب الثالث (فتحتان) فسيكون الفعل متعديًا أيضًا بحرف جرّ، نحو قولنا: (صلَحَ يَصنُلُحُ زيدٌ في عملِهِ)، أو لازمًا دون تعدية، نحو قولنا: (صلَحَ يَصنُلُحُ القفلُ)، في حين لو حسبنا الجذر (ص/b/ح) على الباب الخامس (ضمَّتان) فسيكون الفعل لازمًا لايقبل التعدية، نحو قولنا: (صلَحَ يَصنُلُحُ زيدٌ)، أي: صارت صفته اللازمة له واللصيقة به الصلاح.

البناء السابع

(عَصَبَ/عَصِبَ= تَعْصُبُ/تَعْصَبُ)= (فَعَلَ/فَعِلَ= يَفْعُلُ/يَفْعَلُ)

صيغة (فَعَلَ)فَعِلَ= يَفْعُلُ/يَفْعَلُ) من صيغ الأفعال الثلائيَّة المُجرَّدة، ويأتي من بابين: الأوَّل: (فتحُ ضمٍ)، ومن الباب الرابع: (كسر فتحٍ)، أمَّا الجذر (ع/ص/ب) في اللغة فله"((أصل صحيح واحد يدل على ربط شيء بشيء، مستطيلًا أو مستديرًا، ثُمَّ يُفرَّع ذلك فروعًا، وكلُّه راجع إلى قياس واحد))"(5)، وقد ورد البناءان في اختيارات الجوهريّ لأراء الفرَّاء الصرفيَّة؛ إذ قال:"((وعَصَبَ القومُ بفلانٍ، أي: استكفُّوا حولَهُ، وعَصَبَتِ الإبلُ بالماءِ، إذا دارتْ بِهِ، وقالَ الفرَّاء: عَصَبَتِ الإبلُ وعَصِبتْ بالكسر))"(6).

إِنَّ الناظر لقول الفرَّاء وتركيز الجوهريِّ على اختياره يأتي؛ لبيان تقلُّبات الفعل بين التعديِّ واللزوم تبعًا للباب الصرفيّ الذي المُستقّ منه، فلو حملنا البناء (عَصنبَ) على الباب الأوَّل: (فَعَلَ يَفْعُل= عَصنبَ يَعْصُبُ) سنجد أَنَّ الفعل يتعدَّى بحرف جرِّ كما ورد في قول الجوهري قبل ذكره رأي الفرَّاء، قوله: (عَصنبَ الإبلُ بالماء) فقد عدَّى الفعل (عَصنبَ) بحرف الجر الباء، وهذا القياس مقيس عليه مطَّرد في كتب اللغة (ألى السكِّيت تعديته بنفسه بقوله: "((والعَصْدُ: مصدر عصب الريق بفيه, يعصب عصب الريق بفيه, يعصب عصب الربع: (فَعِلَ يَفْعَلُ = عَصِبَ يَعْصَنبُ) عَصْبًا، إذا يبس, وقد عَصنبَ فاهُ الربقُ)) "(8)، أمَّا لو حملنا البناء (عَصِب) على الباب الرابع: (فَعِلَ يَفْعَلُ = عَصِبَ يَعْصَنبُ) فسنجد الفعل لازمًا يتعدَّى بحرف الجرّ ولا يتعدَّى بنفسه .

مسرد بأبنية الأفعال الثلاثيَّة المجرَّدة		
البناء الصرفيّ	ت	
حَضَرَ = يَحْضُرُ/ حَضِرَ = يَحْضَرُ	.1	
حَمَمَ = يَحْمُمُ	.2	
خَثَرَ = يَخْثَرُ / خَثَرَ = يَحْثَرُ	.3	
خَسَسَ = يَخْسَسُ / خَسِسَ = يَخْسَسُ	.4	
رَجَنَ = يَرْجُنُ / رَجِنَ = يَرْجَنُ	.5	
رَدِنَ = يَرْدَنُ	.6	

⁽¹⁾ تصحيح الفصيح وشرحه، أبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت347هـ)، تحقيق: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، (د.ط)، 1419ه = 1998م /41 - 42 .

⁽²⁾ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/ 1421ه = 2000م: 152/3.

⁽³⁾ تصحيح الفصيح وشرحه/41 - 42.

⁽⁴⁾ ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205 هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، التراث العربي- الكويت، ط1، 1385ه = 1965م: 548/6.

⁽⁵⁾ مقاييس اللغة: 336/4.

⁽⁶⁾ الصِيّحاح: 183/1 .

^(ُ7ُ) ينظُر: النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت 215ه)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق – بيروت، ط1، 1401ه = 1981م/188

⁽⁸⁾ إصلاح المنطق/36

مسرد بأبنية الأفعال الثلاثيَّة المجرَّدة		
البناء الصرفيّ	ت	
شَحَبَ = يَشْحُبُ/ شَحُبَ = يَشْحُبُ	.7	
شَدَدَ = يَشُدُّ/ شَدَدَ = يَشِدُّ	.8	
صَلَحَ = يَصْلَحُ/صَلُحَ = يَصْلُحُ	.9	
عَدِفَ = يَعدَفُ / عَدُفَ= يَعْدُفُ	.10	
عَصِبَ = يَعْصُبُ/ عَصِبَ = يَعْصَبُ	.11	
غَيرَ = يَغِيْرُ / غُورَ = يَغُورُ	.12	
غُفُدَ = غَفْدُ	.13	

مسرد بأبنية الأفعال الرباعيَّة المجرَّدة		
البناء الصرفي	ij	
جَلَحَ = جَلْمَحَ	.1	
جَلَطُ = جَلْمَطُ	.2	
صَلَعَ = صَلْمَعَ	.3	

المبحث الثاني

أبنية الأفعال الثلاثيّة المزيدة

لاتقف أبنية الأفعال الثلاثيَّة عند باب المُجرَّد فحسب بل تنطلق للمزيد فيه، والزيادة - حينئذ ثلاثة أضرب: مزيد بحرف واحد، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أحرف، وترد في العربيَّة بكثرة استعمال، وقد وردت في معجمنا بما اختاره الجوهريّ في صحاحه من آراء الفرَّاء الصرفيَّة في (27) سبعة وعشرين موضعًا، سنتناول (7) سبعة مواضع منها بالتحليل الصرفيّ، وهي: البناء الأوَّل

(بَتَتَ= يَبْتُتُ ويَبْتِتُ / أَبْتَتَ = يُبْتِثُ) = (فَعَلَ = يَفْعِلُ افْعَلَ = يَفْعِلُ افْعَلَ = يَفْعِلُ

صيغة: (فَعَلَ= يَفْعُلُ ويَفْعِلُ/ أَفْعَلَ= يُفْعِلُ)، من صيغ الفعل الثلاثي المزيد بحرف، وهي الهمزة في أَوَله، أَمَّا الفعل بتجريده فيكون من بابين: الباب الأُوَّل والباب الثاني (فَعَلَ= يَفْعُلُ ، ويَفْعِلُ)، أَمَّا الفعل المضاعف (بتَّ) لغة فله"((وَجْهَانِ وَأَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْقَطْعُ، وَالْأَحْلُ ضَرَرْبٌ مِنَ اللِّبَاسِ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَقَالُوا: النِّتُ الْفَطْعُ الْمُسْتَأْصِلُ، يُقَالُ: بَتَتُ الْحَبْلُ وَأَبْتَتُ))"(1).

أَمَّا اختيار الجوهري لرأي الفراء الصرفي في بيان هذا الجذر المضاعف (بتَّ) فورد بقوله:"((البتُّ: القطع، تقول بَنَّه ويَبِتُّه ويَبِتُّه وَيَبِتُّه وَيَبِتُّه وَيَبِتُّه وَيَبِتُّه وَيَبِتُّه وَعَلَّه فِي الشُرب لَمْ مَكْسُورًا، لَا يجيءُ متعزيًا إلَّا أحرفُ مَعْدُودَةٌ، وَهِيَ بَتَّه يَبُتُه وَيَبِتُّه، وعَلَّه فِي الشُرب يَغُلُه ويَجُه وَهَذِه وحَدَها عَلَى لغة واحدة، وإنما سَهَلَ تَعَدِّيَ هَذِهِ الأَحْرُف إلى يَغُلُه ويَجُه ويَثِمُه، وشَدَّه يَشُدُه ويَشِدُه، وحَبَّه يَجبُه؛ وَهَذِه وحدَها عَلَى لغة واحدة، وإنما سَهَلَ تَعَدِّيَ هَذِهِ الأَحْرُف إلى الْمُقَعُولِ اشتراكُ الضَمِّع وَالْكَسْرِ فِيهِنَّ؛ وبَبَتَه تَثْبَيتًا: شُدِدَ لِلْمُبَالغَةِ، وبَتَّ هُو يَبِثُ وبَبَثُ بَتَّا وأَبَتَّ، وقَوْلُهُمْ: تَصَدَّقُ فلانٌ صَدَقَةً بَتاتًا وبَثَةً بَثُلهً إذا قَطَعَها المُنْصَدِقُ بِهَا مِنْ مَالِهِ، فَهِيَ بَائِنَةٌ مِنْ صَاحِبِهَا، قَدِ انْقَطَعَتْ مِنْهُ؛ قال الأصمعي: سكرانُ مَا يَبُثُ أَي مَا يَقْطَعُ أَمْرًا؛ وَكَانَ يُنْكِرُ لِيثُ الفراءُ: هُمَا لُغْتَان، يُقَالُ بَتَتُ عَلَيْهِ القضاءَ، وأَبْتَتُه عَلْيْهِ أَي قَطَعُتُ مَا يُعْطَعُ أَمْرًا؛ وَكَانَ يُنْكُ

والظاهر من اختيار الجوهري لرأي الفراء الصرفي في هذا الموضع ورد؛ لبيان تعدد اللغات، واتفاق المعنى؛ لأنَّ الصيغتين (فَعَلَ= يَفْعُلُ ويَفْعِلُ/أَفْعَلَ= يُفْعِلُ) عنده بمعنى واحد، كما يجيز الفرَّاء فتح ياء المضارعة كما أورد تفصيل ذلك أبو أحمد العسكري (ت825ه)" بقوله: ((وأَجاز الفراءُ بَتَّ وأبتَّ قالَ هما لُغَتَانِ، وَغيره يخْتَار فِي الْمُتَعَدِّي أَبتَ فعلى هَذَا يجب أن يكون يُبِتُ مضموم الياء وعلى مَذْهَب الفراء يجوز بِفَتْح الياء)) (30، ولم يقف الخلاف عند هذا الحد بل جاوزه إلى الباب الصرفيّ تبعًا للتعديّ واللزوم؛ لأنَّ الباب الأوَّل من الفعل نفسه (بَتَّ): (فَعَلَ=يَفْعِلُ) فلا يأتي منه الأوَّل من الفعل نفسه (بَتَّ): (فَعَلَ=يَفْعِلُ) فلا يأتي منه متعديًا إلَّا بعض الأفعال شذوذًا من ضمنها جذر الفعل (ب/ت/ت)، وفي ذلك قال الرعيني (ت779ه): ((ويقال منه: بت وأبت، حكاه الفراء. والكسر في مضارع (بت) شاذ؛ لأن باب المضاعف إذا كان متعديًا جاء المضارع منه بالضم) (40) وإذا أدركنا أنَّ للفرَّاء كتابًا

⁽¹⁾ مقاييس اللغة: 170/1-171 .

⁽²⁾ الصحاح: 242/1 .

رح) تصحيفات المحدثين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (ت 382هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة، ط1، 1402ه = 1982م: 200/1.

⁽⁴⁾ اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت 779هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، كلية الشريعة جامعة أم القرى، الرياض، (د.ط)، 1402ه = 1982م/ 94.

مفقودًا بعنوان: (فعل وأفعل) فيكون لدينا اعتقاد قطعي وقناعة مطلقة بسعة اطِّلاعه ومعرفته الكبيرة بهذا الميدان، وقد بان ذلك جليًا في أكثر من موضع في كتابه: (معاني القرآن)⁽¹⁾.

البناء الثانى

(ضرع ، يضْرع = تَضْرّع ، يُتَضَرّع) = (فَعَلَ, يَفْعَلُ/ تَفْعَلَ, يُتَفَعّل)

صيغة (فَعَلَ = يَفْعَلُ / تَقَعَلَ) من صيغ الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية بحرفين، بزيادة تاء في أَوَله وتضعيف عين فعله، وقد ورد البناء: (ضرَعَ ، يَضْرَعُ = تَضْرَعُ ء يَتَضَرَعُ)، وصيغته: (فَعَلَ, يَفْعَلُ / يَفَعَلُ) من اختيارات الجوهريّ في صحاحه مستشهدًا برأي الفرَّاء الصرفيّ؛ لبيان أنَّ تقارب الأبنية الصرفيّة يوازيه تقارب في المعنى؛ إذ قال: "((وضرَعَ الرجلُ ضراعةً، أي خضع وذلّ، وأضرعهُ غيره ... وتَضرَعُ إلى الله، أي ابتهل، قال الفرَّاء: جاءَ فلان يتَضرَعُ ويتَعَرَّضُ بمعنًى، إذا جاء يطلب إليك حاجةً، وتضريعُ الشمس: دُنُوُها للمغيب))"(2).

وجذر البناء (يَتَضرَعُ) المزيد بحرفين (ض/ر/ع) وهو في اللغة"((أَصْلُ صَحِيحٌ يَدُلُ عَلَى لِينٍ فِي الشَّيْءِ، مِنْ ذَلِكَ ضَرَعَ الرَّجُلُ ضَرَاعَةً، إذَا ذَلَّ، وَرَجُلٌ ضَرَعٌ، ضَعِيفٌ))"⁽³⁾.

وقد أَطلق ابن جنِّي على هذه الظاهرة بـ (بتصاقب الأَلفاظ لتصاقب المعاتي) قال فيها: "((هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلًا مسهوًا عنه, وهو على أضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثيين؛ كضياط وضنيطار ... ومنها اقتراب الأصلين ثلاثيًا أحدهما ورباعيًّا صاحبه؛ أو رباعيًّا أحدهما وخماسيًّا صاحبه؛ كدمث ودمثر ... ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول نحو: "ك ل م " و"ك م ل " و"م ك ل " ونحو ذلك))(4).

ونلحظ أنَّ اختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء الصرفيّ مبنيٌّ على أنَّ تقارب البناءين في الصيغة والحروف مؤدَّاه إلى تقارب في المعنى .

البناء الثالث

(عَكَلَ = يَعْكُلُ /أَعْكَلَ= يُعْكَلُ/اعْتَكَلَ = يُعْتَكُلُ)=(فَعَلَ = يُفْعُلُ /أَفْعَلَ= يُفْعَلُ/ افْتَعَلَ= يُفْتَعَلُ)

صيغة (افْتَعَلَ عِيُقَعُلُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية بحرفين، بزيادة همزة وصل في أُوَّله وتاء بين فائه وعينه، وقد ورد البناء: (عَكَلَ = يُغْكُلُ /أَعْكَلَ= يُغْكَلُ/اعْتَكَلَ = يُغْكُلُ /أَعْكَلَ= يُغْكُلُ /أَعْكَلَ = يُغْكُلُ /أَعْكَلَ = يُغْكُلُ /أَعْكَلَ = يُغْكُلُ /افْتَعَلَ = يُغْكُلُ /افْتَكَلَ عَلَى الْفَرَاء الفَرَّاء المورفيّة قوله: "(([عَكَلَ] عَكُلُتُ المتاعَ أَعْكُلُهُ بالضم، إذا نضّدت بعضه على بعض، وعَكَلُهُ: حبسَهُ ... قال الفرَّاء: أَعْكَلَ على الخبر واغْتَكُلَ، أي: أَشْكُلَ، مثل: أَحْكُلَ، واحْتَكُلَ، واعْتُكُلُ الثورانِ: تناطحا، وعَكَلَ برأيه، أي: حَدَسَ بِهِ))"(5).

وقد وظَّف الجوهريّ اختياره آراء الفرَّاء؛ لبيان التناوب الحاصل بين الصيغ الصرفيَّة، فـ(فَعَل) بمعنى: (أَفْعَل)، و(أَفْعَل) بمعنى: (افْتَعَلَ) هذا من جهة، ومن جهة أُخرى؛ لبيان أنَّ تقارب الجذور في حروفها مؤدَّاه تقارب في المعنى من باب: (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) بين الجذرين: (ع/ك/ل) و(ح/ك/ل) اللذين معناهما: (أشكل) في العربية.

ويطِّرد التناوب في الصيغ الصرفيَّة فـ"((يجيء أَفْعَلَ بمعنى: فَعَلَ كثيرًا في اللغة، والأَصل اختلاف معنييهما، وقد أَلِّفت كتب كثيرة تحمل هذا الاسم فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ، أَو فَعَلَ وأَفْعَلَ والكتب التي تناولت هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان في المعنى أو تختلفان أو لا يرد للعرب إِلَّا إحداهما))"(6).

أَمَّا الْجذر (ع/ك/ل) فـ"((أَصْلُ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ وَضَمِّ ... عَكَلْتُ الْمَثَاعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، إِذَا نَضَدَثُهُ))"(٢)، ويتناوب البناءان (أَعْكَلَ) و(اعْتَكَلَ) بالمعنى فيأتيان بمعنى واحد: (أَشْكُل) و(التبس)(8)، ولم أَجد من الصرفيِّين من يناوب بين صيغتي (أَفْعَلَ) و(افْتَعَلَ) ممَّن يعتد بعربيتهم إلَّا ما نقله الفرَّاء عمَّا سمعه عن العرب.

⁽¹⁾ ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتيّ, ومحمد علي النجار, والدكتور عبد الفتّاح إسماعيل الشلبيّ، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة, ط1, (د. ت): 18/1.

⁽²⁾ الصحاح: 1249/3

⁽³⁾ مقاييس اللغة: 3 /395 .

⁽⁴⁾ الخصائص، ابن جنِّيّ، تحقيق: محمد على النجَّار، عالم الكتب - بيروت، (د. ط)، (د. ت): 147/2- 148.

⁽⁵⁾ الصحاح: 1773/5.

⁽⁶⁾ صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية، مصطفى أحمد النماي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: (53)/ 237.

⁽⁷⁾ مقاييس اللغة: 100/4.

⁽⁸⁾ ينظر: معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط1، 1377ه = 1957: 177/4.

البناء الرابع

(قَحَطَ وقَحِطَ= يَقْحَطُ / أَقْحَطَ= يُقْحِطُ)= (فَعَلَ، فَعِلَ= يَفْعَلُ / أَفْعَلَ = يُفْعَلُ= يُفْعِلُ)

صيغة (فَعَلَ، فَعِلَ= يَفْعَلُ / أَفْعَلَ = يُفْعِلُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية، وقد وردت هذه الصيغة والبناء: (قَحَطَ وقَحِطَ = يَقْحَطُ / أَقْحَطَ = يُقْحِطُ) من اختيارات الجوهريِّ في صحاحه مستشهدًا برأي الفرَّاء الصرفيِّ؛ لبيان تعدد وجوه الصيغة بقوله:"((القَحْطُ: الجدبُ، وقَحَطَ المطر يَقْحَطُ القومُ، أَي: أَصابهم القَحْطُ: وقُحِطوا أَيضًا على ما لم يسم فاعله))"(1).

أَمَّا الجذر (ق/ح/ط) لغةً فله:"((أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى احْتِبَاسِ الْخَيْرِ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ، فَالْقَحْطُ: احْتِبَاسُ الْمَطَرِ; أَقَحَطَ النَّاسُ، إِذَا وَقَعُوا فِي الْقَحْطِ. وَأَقْحَطَ الرَّجُلُ، إِذَا خَالَطَ أَهْلُهُ وَلَمْ يُنْزِلْ))"(2).

وفصل السبتي (ت544ه) في أصل الباب الصرفي للبناء (قَحَطَ، قَحِطَ= يَقْحَطُ/ أَقْحَطَ = يُقْحَطُ = يُقْحَطُ)، بقوله:"((وقَحَطَت السَّمَاء، وقَحِطت بقَتْح الْقَاف وَفتح الْحَاء وَكسرهَا، وقُحطت بضم الْقَاف أَيْضًا، وقَالَ أَبُو علي قحَط الْمَطَر بِالْفَتْح، وقحِط النَّاس بِالْكَسْر، وأَقحَطَ الرَّجِلُ إذا جَامع فلم ينزل، وقد رَوَاه بَعضهم أَقُحطتُ بِالضَّمِّ وقَحطتُ بِقَتْح الْقَاف وَضمّهَا، وَالَّذِي حكى أَصْحَاب الْأَفْعَال وَغَيرهم مَا الرَّجِلُ إذا جَامع فلم ينزل، وقد رَوَاه بَعضهم أَقُحطتُ بِالضَّمِّ وقَحطتُ بِقَتْح الْقَاف وَضمّها، وَالَّذِي حكى أَصْحَاب الْأَفْعَال وَغَيرهم مَا كَدُرْنَاهُ لكنه على قِيَاس الْمَطَر صَحِيح))"(3)، وإلى ذلك أشار ابن منظور (ت711ه) بقوله:"((وقَالَ بَعْضُهُمْ (قَحَط الْمَطَرُ)، بِالْفَتْح، (وقَحِط الْمَطَنُ)، بِالْفَتْح، (وقَحِط الْمَطَنُ)، بِالْفَتْح، (وقَحِط الْمَطَنُ)، بِالْفَتْح، وقَد الصَّوَابُ))"(4).

واختيار الجوهريّ لرأي الفرّاء الصرفيّ نابع من دقة توجيه وإدراك صرفيّ تام بضرورة توظيف رأي الفرّاء في هذا الموضع؛ لبيان تعدد الأبواب الصرفيّة في البناء الواحد، ولاسيّما إذا منح دلالة مختلفة، فضلًا عن بيان نباهة الجوهريّ في ذيل حديثه عن هذا البناء بقوله: "((وأقْحَطَ القومُ، أي: أصابهم القَحْطُ، وقُحِطوا أيضًا على ما لم يسم فاعله))"(5)؛ إذ نبّه الجوهريّ أنَ بناء الفعل (أقحط) المزيد بهمزة في أوَّله والمجيء بمضارعه من الباب الثالث سيُوقع البناء باللبس والتداخل مع بناء الفعل للمجهول؛ إذ بناء الفعل للمعلوم منه سيكون: (أقْحَطَ = يُقْحَطُ)، وبناء الفعل للمجهول منه: (أقْحِطَ = يُقْحَطُ)، فنلحظ تطابق الفعل المضارع منه في البناء للمعلوم والمجهول؛ لذا عرَّ ج بالذكر إلى ما لم يسم فاعله قاصدًا به المبني للمجهول تذكيرًا باللبس الحاصل؛ لذا يصار إلى كسر عين الفعل في المضارع تجنبًا من اللبس الحاصل معه في بناء الفعل للمجهول؛ ليكون: (أقْحِطَ = يُقْحِطُ) بكسر عين الفعل والقياس فتحها؛ لأنَّه من اللباب الثالث(6).

البناء الخامس

(قَصَاد يَقْصُو = فَعَل يَفْعُلُ/ قَصَيْتُ ـ قَصَّصتُ = فَعَلْتُ)

صيغة (فَعَلَ = يَفْعُلُ / فَعَلَ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المزيدة في العربية، بتضعيف عين فعله، وهو من المزيد بحرف، وقد وردت هذه الصيغة والبناء: (قصاً- يقصو= فَعْل- يَفْعُلُ/ قَصَيْتُ- قَصَصتُ = فَعَلْتُ) من اختيارات الجوهريّ في صحاحه مستشهدًا برأي الفرّاء الصرفيّ؛ لبيان مجيء هذه الصيغة بالتضعيف، دلالة على التكثير، ولهذه الصيغة (فَعَلَ) دلالتها ومضمونها الخاص في الصرف العربي؛ إذ تكمن خصوصيتها في بقاء التضعيف حال إسنادها إلى الضمير؛ لمخالفة الأصل بإبقاء التضعيف، وزيادة ياء عند الإسناد إلى الضمائر (7)؛ إذ قال الجوهريّ: "((قصا- قصا المكان يَقْصو قُصئوًا: بَعُدَ فهو قَصِيّ وأرضٌ قاصِيةٌ وقصية، وقصوتُ عن القوم: تباعدتُ، والقصا، البعد والناحية... وحكى الفرّاء عن القذاني: قَصَيْتُ أظفاري بالتشديد، بمعنى: قَصَمْتُ))"(8).

وبالنظر إلى لفظتي (قَصَّيتُ)، و(قَصَّصتُ) نجد جليًا اختلاف الجذر في صياغة هذين البناءين فيرصد ابن جنِّي هذه الظاهرة ويطلق عليها قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة؛ إذ قال:"((وكذلك لو بنيت من "أول" مثال "فَعْل" لوجب أن تقول: "أوَّل", فتصيرك الصنعة من لفظ "وول" إلى لفظ "أول"، ومن ذلك قول العرب: "تسرَّيت" من لفظ (m/c/c)، ومثله قَصَّيْتُ أظفاري هو من لفظ (b/c)) وقر آل بالصنعة إلى لفظ (b/c)))"(9).

⁽¹⁾ الصحاح: 1151/3

⁽²⁾ مقاييس اللغة: 60/5

⁽³⁾ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث- بيروت، (د.ط)، (د.ت):2/ 172.

⁽⁴⁾ ينظر: لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الشهير بـ(ابن منظور المصري)، (ت 711 هـ)، دار صادر ـ بيروت, ط1، (د . ت): 374/7 .

⁽⁵⁾ الصحاح: 1151/3

⁽⁶⁾ ينظر: الأفعال: 62/2، واتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن علان الصديقيّ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1420ه = 2001م /90.

⁽⁷⁾ ينظر: سر صناعة الاعراب، ابن جنِّيّ، تحقيق : الدكتور حسن هنداويّ ، دار القلم - دمشق، ط1، 1405ه = 1985م: 384/2 .

⁽⁸⁾ الصحاح: 6/ 2462 .

⁽⁹⁾ الخصائص: 2/ 92.

فيما نجد العكبريّ (ت 616ه) قد علل هذا الخلط بقوله:"((وقد أبدلت الباء ياء إذا تكررت نحو لبب تقول لبيت فالياء بدل الباء الثالثة وإنما فعلوا ذلك كراهية لاجتماع الأمثال ... فأما قصيت أظفاري ففيه وجهان: أحدهما: الياء بدل من الصاد على ما ذكرنا، والثاني أصلها واو والمعنى تتبعت أقصاها، وهذا كما تقول: تقصيّبُ الكلام: إذا استقصيتُ أقسامَهُ))"(1).

ويبرز لنا بوضوح علَّة اختيار الجوهريّ رأي الفرَّاء والاستشهاد به في هذا الموضع؛ إِذ تُعدُّ ظاهرة الإبدال ظاهرة صرفيَّة مطَّردة الحدوث في البنى الصرفيَّة، فضلًا عن أنَّ هذا الإبدال يدخل في المخالفة الصوتية لضرب من التخفيف في النطق، وفي ذلك قال الرضيُّ (ت686»):"((قوله: "كثير في نحو: أَمليت وَقَصَيْت"، يعني بنحوه ثلاثيًا مزيدًا فيه يجتمع فيه مثلان، ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، نحو: أَمللُتُ، أو ثلاثة أَمثال أوَّلها مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث، نحو: قَصَيْتُ وَتَقَضِيّ البازيُّ، فيكره اجتماع الأَمثال، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستثقال))"(2).

البناء السادس

(لَيَتَ = يَلِيْتُ/ أَلْيَتَ= يُلِيْتُ)= (فَعَلَ = يَفْعِلُ/ أَفْعَلَ= يُفْعِلُ)

صيغة (فَعَلَ = يُفْعِلُ) من صيغ الأفعال الثلاثيَّة المزيدة في الصرف العربيّ، والزيادة حاصلة على صيغة الفعل الثلاثيّ المُجرَّد بزيادة همزة سابقة في أوَّلها، وهي من الباب الثاني: (فَعَلَ = يَفْعِلُ)، وجاء البناء (يُلِيْتُ) مشتقًا من الفعل المزيد (أليتَ الْلاثيّ) وهو مِمَّا اختاره الجوهريُّ في صحاحه من آراء الفرَّاء الصرفيَّة، قوله: "((ولاتَهُ عن وجهه يَلُوتُهُ ويَلِيْتُهُ، أي: حبَسَه عن وجهه وصرفه ... وكذلك أَلاتَهُ عن وجههِ، فَعَلَ وافْعَلَ بمعنَّى، ويُقال أَيضًا: ما ألاتَهُ من عملِهِ شيئًا، أي: ما نقصتهُ، مثل ألثَهُ، قاله الفراء، وأنشد:

ويأكلنَ ما أعنى الوَليُّ فلم يُلِتْ كأنّ بحافات النهاء المزارعا))"(3)

والحقيقة النصّ الذي أُورده الجوهري في صحاحه يضمُّ جذرين متقاربين الأوَّل: (لاي/ت) الَّذي وضَّح دلالة جذره ابن فارس بقوله: "((اللام والياء والتاء كلمتان لا تنقاسان: إحداهما: اللِّيثُ: صفحة العنق، وهما ليتان، والأخرى اللَّيْتُ، وهو النقص، يقال: لاتّهُ يُلِيْتُهُ) "(5)، قال الله تعالى: أُ ير الين إلى إلى الله والله والله والله والتاء كلمة واحدة، تدل على النقصان، يقال: اللهُ يَالِثُهُ، أي: نَقَصَهُ، قال الله تعالى: {لا يَنْقُصُهُم من أعمالكم شيئًا}، أي: لا يَنْقُصُهُم))"(6).

ويرى ابن قتيبة أَنَّ (لَاْتَ= يَلِيْتُ/أَلَتَ= يَأْلِثُ) من باب تعدد اللغات؛ إذ قال: "((وَقَوله: وتؤلتوا أَعمالكُم أَي: تنقصوها يُريد: انه كَانَت لَهُم مَعَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَعمال فِي الْجِهَاد قَإِذا هم تركوها وَاخْتَلَفُوا فِيهَا نقصوها. وَفِيه لُغَنَانِ: لاتَهُ يُلِيثُهُ لِيثًا؛ إذا نقصه، وبهذه اللُغَة قَول الله جلّ وَعز: أُ ير \Box \Box

وبالعودة لمعاني القرآن للفرّاء نجد القول الفصل عن علَّة اختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء الصرفيّ لقوله: "((لا يَلْنُكُمْ: لا ينقصُكم، ولا يظلمُكم من أَعمالكم شيئًا، وهي من: لَاتَ يَلِيْتُ، والقُرَّاء مجمعون عليها))"(12)، فالفرَّاء يختار الجذر (لات يليت) وقراءته القرآنيّة وهو

⁽¹⁾ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت 616ه)، تحقيق: الدكتور غازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر- بيروت, ودار الفكر- دمشق, ط1, 1416 هـ = 1995 م: 2/ 313- 314 .

⁽²⁾ شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 210 .

⁽³⁾ الصِيّحَاح: 632/2 - 633

⁽⁴⁾ الأية: 14 ، من سورة الحجرات .

⁽⁵⁾ مقاييس اللغة: 223/5.

⁽⁶⁾ المصدر نفسه: 130/1.

⁽⁷⁾ الصِّحاح: 241/1

^(ُ8) قراءة قرآنية متواترة قرأ بها أبو عمرو ويعقوب والأعرج واليزيديّ والحسن والدوريّ، ينظر: الحجّة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370ه)، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الأداب ـ جامعة الكويت، دار الشروق ـ بيروت، ط4, 1401ه= 1981م/330، معجم القراءات القرآنية، الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2, 1498ه = 1898م: 226/6

⁽⁹⁾ إصلاح المنطق/ 106.

⁽¹⁰⁾ الآية: 21، من سورة الطور.

⁽¹¹⁾ غريب الحديث، : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، 1397ه = 1397م: 2/ 177 .

⁽¹²⁾ معاني القرآن: 3/ 74.

إجماع القرَّاء، وكره القراءة بالجذر (ألتَ يألت) وعلَّل اختياره بقوله: "((وَقَدْ قَرَأَ بعضُهم: {لا يَأْلِثُكم}، ولستُ أَشتهيها؛ لأَنَّها بغير ألف كتبت في المصاحف، وليس هذا بموضع يجوز فيه سقوط الهمز ألا ترى قوله: (يأتون)، و(يأمرون)، و(يأكلون) لم تلقَ الألف فِي شيء مِنْهُ؛ لأنَّها ساكنة، وإنَّما تلقى الهمزة إِذَا سكن ما قبلها، فإذا سُكِّنت هِيَ تعني الهمزة ثبتت فلم تسقط، وإنَّما اجتراً عَلَى قراءتها «يألتكم» أنَّهُ وجد «وَما أَلتَّناهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» في موضع، فأخذ ذا من ذَلِكَ فالقرآن يأتي باللغتين المختلفتين ألا ترى قوله: (تملى عليه)، وهو في موضع آخر: «فَلْيَكْتُبُ وَلْمُئلِل»، ولم تحمل إحداهما عَلى الأخرى فتتفقا، ولَاتَ يَلْيثُ، وأَلتَ يَأْلِثُ لغتان))"(1).

وبإنعام النظر في اختيار الجوهريّ لرأي الفرَّاء تظهر براعته العاليَّة في توظيف الاختيار، وقدرته في توجييه، وتبرز سعة اطِّلاعه، واستقرائه لمؤلفات الفرَّاء بشكل خاص والكوفيين بشكل عام .

البناء السابع

(مَيَط، هَيَطَ = يَمِيْطُ، يَهِيْطُ/فَعَلَ، فَعَلَ = يَفْعِلُ، يَفْعِلُ، تَمَايَطَ، تَهَايَطَ = يَتَمَايَطُ، يَتَهَايَطُ/تَفَاعَلَ، تَفَاعَلَ = يَتَفَاعَلُ، يَتَهَاعَلُ عَلَيَ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلْمُ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلْمَ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلَى عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عِلْمُ عَلَمُ عَلِمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلْمُ عَلَمُ عَل

البناءان: (تَمَايَطَ، تَهَايَطَ = تَفَاعَلَ، تَفَاعَلَ، ومضارعهما: (يَتَمَايَطُ، يَتَهَاعَلُ، يَتَفَاعَلُ) من صيغ الأفعال الثلاثية المُزيدة بحرفين التاء والألف، مجردهما (مَيَط، هَيَطَ = فَعَلَ، فَعَلَ) ومضارعهما: (يَمِيْطُ، يَهِيْطُ = يَفْعِلُ، يَفْعِلُ) من الباب الثاني (فتح كسر)، أَمَا جذراهما فمختلفان، والناظر إليهما يعتقد لأوَّل وهلة أنَّهما من باب الإتباع والمزاوجة، لكنَّهما في الحقيقة لفظان متقاربان في المخرج النطقي، ومتضادان في المعنى وتجدهما لصيقين في المعاجم العربيَّة ذكرًا؛ لأنَّهما متلازما الدلالة والمعنى؛ ولذا اختارهما الجوهريُّ من آراء الفرَّاء الصرفيَّة بقوله: ((مَيَطَ، ماطَ في حكمِه يَمِيْطُ مَيْطًا، أَي: جارَ، وماطَ، أَي: بَعُدَ وذَهَب، والمَيْطُ والمِياطُ: الدفعُ والزَجرُ، يُقال: القومُ في هِياطٍ ومِياطٍ، قال الفرَّاءُ: تَمايَطَ القومُ، أَي: تباعدوا وفَسَد ما بينهم))"(2)، وقال الجوهريُّ أيضًا في موضع آخر: "((هَيَطَ: للهِياطُ والمُهايَطُةُ: الصِيّاحُ والجَلْبةُ، يُقالُ: وقعَ القومُ في هِياطٍ ومِياطٍ، قالَ الفرَّاءُ: تهايَطَ القومُ، إذا اجتمعوا وأصلحوا أمرهم بينهم، وهو خلاف التمايطِ))"(3).

فالبناءان (تَمَايَطُ، وتَهَايَطُ) لو أَنعمنا النظر فيهما لوجدنا أَنَّ الجوهريَّ قد اختارهما واستدل بهما؛ لكثرة تداخلهما، واحتماليَّة الوقوع في الغلط والخلط بينهما، وإرادة التفريق بينهما، وبالعودة إلى المقابيس فقد فسَّر تفسيرًا لغويًا دقيقًا البناءين: (تَمَايَطَ، وتَهَايَطَ) فالجذر اللغويُ لـ(تَمَايَطُ) مشتق من الجذر المُجرَّد (م/ي/ط)؛ لأنَّه"((كَلِمَةُ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى دَفْعِ وَمُدَافَعَة، وَمَاطَةُ عَنْهُ: دَفَعَهُ، وَمِطْتُ الْفُرَّاءُ: تَمَايَطُوا: الْفُورَاءُ: تَمَايَطُوا: الْفَورَّ فَيَالُ أَمَاطَةُ إِمَاطَةً، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: "هُمْ فِي هِيَاطٍ وَمِيَاطٍ"، الْهِيَاطُ: الصِيّاحُ: وَالْمِيَاطُ: الدَّفْعُ، وَقَالَ الْفُرَّاءُ: تَمَايَطُوا: الْفَرَّاءُ: تَمَايَطُوا: الْمَيْرُا لجذر (ه/ي/ط) "((هَبَطُ: الْهَاءُ وَالْطَّاءُ كَلِمَتَان: إحْدَاهُمَا الْفُرَّاءُ: تَمَايَطُوا الْفَرَّاءُ: تَهَايَطُ الْفُورُ وَقَلْهُمْ،)"(أَهُ، وَقَالَ الْفُرَّاءُ: تَهَايَطَ الْقُومُ: اجْنَمَعُوا لِإصْلاح مَا بَيْنَهُمْ))"(أَهُ، وَقَالُ الْقُومُ تَهايُطُ الْفَومُ: تَبَاعَدُوا وَفَسَدَ اللهِ هم فيهما مستندًا الى معنى الصيغة الصرفيَّة (تَفَاعَلُ)(أَهُ) الدال على المشاركة الفاعلة بقوله:"((تَمايَطُ القومُ: تَباعَدُوا وَفَسَدَ الْهُومُ: الْمَنْوَقِ فِي الصرفيَّة (تَفَاعَلُ)(أَهُ) الدال على المشاركة الفاعلة بقوله:"((تَمايَطُ الوَّهُ: الْمِياطُ؛ قَالَ مَايُطُ الْقَوْمُ تَهايُطُ الْإِقْبالُ السَّوق فِي الورْد، والمِياطُ الشَّوق فِي الورْد، والمِياطُ الشَّوقُ فِي الصدر، وَمَعْنَى ذَلِكَ بالمَجِيء والذِّهاب، اللِّحْيَانِيُّ: الهِياطُ المَّقُولُ عَنْ ذَلِكَ)(أَدُار؛ وَقَالَ عَيْرُهُ: الهِياطُ الْبَيْعُ فَي الْمِيْكُ وَالْمُيلُولُ النَّاسِ لِلصَلْعُ وَالْمَيْكُ النَّاسِ لِلصَلْعُ مَنْ وَالْمِيلُولُ عَنْ ذَلِكَ) (أَدُولُ وَقَالَ عَيْرُهُ: الْهِياطُ البَّسِ لِلصَلْحُومُ وَ الْمِيلُولُ الْقَوْمُ ثَالُولُ اللَّاسِ لِلصَلْحُوا والْمِيلُولُ وَقَوْلُهُمْ مَا ذِلْلُ اللَّاسِ اللَّعْرَاءُ اللَّاسِ اللَّهُ الْفُومُ عَنْ الْمُلْولُ عَلْولُولُ عَنْهُ وَلَا عَيْرُهُ وَالْمُعُولُ وَالْمُعْرَا وَلَوْلُهُمْ مَا ذَلُكُ اللَّاسِ اللَّهُ وَلَا عَنْهُ اللَّاسِ اللَّهُ وَلَا عَنْهُ الْمُعْمَا اللَّاسِ الْمُلْعِلُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمُلْعُلُولُ ا

إذن صيغة (تَفَاعَلَ) تكون لأكثر من اثنين فصاعدًا؛ لذا أثبت ابن الحاجب في شافيته قوله:"((وتفاعل لمشاركة أمريْن فَصَاعِدًا فِي اصله صَريحًا نَحْو: تشاركًا، ومن ثمَّ نقص مَفْعُولًا عَن فَاعل، وليدل على أن الْفَاعِل أَظهر أن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُو مُنْتَفٍ، نَحْو: باعدتُهُ فتباعَد))"(8).

والملاحظ أنَّ اختيارات الجوهريّ لأراء الفرَّاء الصرفيَّة تأتي بقصديَّة تامة، وتُوظَّف بطريقة دقيقة وبارعة؛ لحاجة يبتغيها في اختياراته، وفي هذا الموضع إشارة مائزة إلى ما ذهبنا إليه قولًا وفعلًا .

مسرد بأبنية الأفعال الثلاثيّة المزيدة					
أَجَأً = أَيْ	.2	بَتَتَ = أَبْتَتَ	.1		
خُوَتَ = يَخْتَات	.4	حَزَكَ = أَحْزَكَ	.3		

^{. 74 /3 (1)}

⁽²⁾ الصحاح: 1162/3

⁽³⁾ المصدر نفسه: 1169/3

⁽⁴⁾ مقابيس اللغة: 289/5.

⁽⁵⁾ مقاييس اللغة: / 6/ 24.

⁽⁶⁾ ينظر: الكتاب: 68/4.

⁽⁷⁾ لسان العرب: 7/ 409-410.

⁽⁸⁾ الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الأداب – القاهرة، 4110ه = 1991م/ 20.

زُتَتَ = تَزَتَّتُ	.6	رَمْعَلَ = ارْمَعَلَ	.5
سنَعَعَ = سنَعْسنَعَ	.8	زَمَعَ = أَزْمَعَ	.7
سَيَأ = تَسْيُأ	.10	سنَوَسَ = سوَّسَ	.9
ضَنَنَ = أَضِنَّ	.12	ضَرَعَ = تَضَرَّعَ	.11
عَصَفَ = أَعْصَف	.14	ضَيَلَ = أَضْيَلَ	.13
قَحَطُ = أَقَحَطُ	.16	عَكَلَ = اعْتَكَلَ	.15
قَصَوَ _ قَصَيتُ	.18	قُصَصَ = أقَصَ	.17
لَيَتَ = أَلَاتَ	.20	لَقَحَ = تَلَقَّحَ	.19
نَبِتَ = أَنْبِتَ	.22	مَيَطً = تَمَايَطُ	.21
هَيَطُ = تَهَايَطُ	.24	نَصَعَ = أَنْصَعَ	.23
///////////////////////////////////////	.26	وَطَشَ = وَطَّشَ	.25

خاتمة البحث ونتائجه:

خرج البحث بجملة من النتائج التي طرحتها تساؤلات البحث الكثيرة الواردة في اختيارات الجوهري لأراء الفرَّاء الصرفيَّة، وكان أبر زها:

- 1- لم تكن اختيارات الجوهريّ لأراء الفرّاء الصرفيّة اعتباطية آنية عفو الخاطر، بل وظَّفها الجوهريّ بدراية كاملة، وكان يسوقها على وفق منهج وضعه في توجيه القضايا الصرفيّة على طول جذور معجمه.
- 2- وردت الأبنية الصرفيّة لاختيارات الجوهريّ من آراء الفرّاء الصرفيّة في الأفعال الثلاثيّة مجموعة بمجرّدها ومزيدها في (41) بناءً صرفيًا .
- 3- كانت الأبنية الصرفيّة المُجرّدة ورباعيّها في (16) بناءً، وقع الثلاثيّ المُجرّد منها في (13) بناء ، والرباعيّ المُجرّد في (3) أبنية.
 - 4- وردت الأبنية الصرفيَّة لاختيارات الجوهريّ من آراء الفرّاء الصرفيَّة في الأَفعال الثلاثيَّة المزيدة في (25) بناءً .
- 5- لم ترد أبنية صرفيّة رباعيّة مزيدة من اختيارات الجوهريّ لأراء الفرّاء الصرفيّة؛ لقلّة ورودها في العربية عمومًا فلا خلاف يستدعى الخوض فيها بين علماء الصرف.
- 6- تُوسم الآراء الصرفيَّة الَّتي اختارها الجوهريّ للفرَّاء بالمخالفة في أكثر مواضعها، أو الإتيان بالغريب الشاذّ، أو موافقًا لمدرسة البصرة خلافًا لأصحابه الكوفيين .
- 7- كشفت الآراء الصرفيَّة الَّتي ساقها الجوهريّ للفرَّاء صحَّة نسبة المؤلَّفات الصرفيَّة المفقودة الَّتي نسبها له أهل التراجم والسير؛ فلم تكن هذه الآراء قد نقلت عنه سماعًا فحسب بل نُقلت من مصادر مكتوبة في قراطيس فُقدت كما فُقِد كثير من مؤلَّفات مدرسة الكوفة.
- 8- كان الجوهريّ في جلُّ مواطن اختياراته يؤخِّر رأي الفرَّاء إذا كان ثمة خلاف أو شذوذ؛ ليكون رأي الفرَّاء هو الحاسم في توجيه المسألة؛ وكأنَّ الجوهريّ بذلك قد سلَّم لمذهب الفرَّاء أو يميل إليه كل الميل؛ لأنَّ الجوهريّ بطبيعته لا يُطلق أحكامًا قطعيَّة بل تستشف ذلك في سرده الصرفيّ ومنهج النظام الداخلي لمعجمه.
- 9- كانت لغات العرب والقراءات القرآنيَة والأمثال والشعر من أبرز المصادر الّتي اعتمد عليها الفرّاء في طرحه لأرائه،
 ووظّفها الجوهريّ في معجمه؛ خدمةً لقضاياه الصرفيّة الّتي كان يروم تقويتها وتعضيدها.
- 10- غرابة الأراء الَّتي ساقها الجوهريّ للفرَّاء واستعملها في معجمه دليل على أَلمعيَّة الفرَّاء وتميُّزه، والسيَّما أَنَّ عبارته الصرفيَّة مختزلة ودقيقة ومعبّرة بدقة عن مرادها الصرفيّ.

-Sources and references:

- 1. Ithaf al-Fadil in the passive verb, Muhammad Ali bin Allan al-Siddiqi, edited by: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya Beirut, 1st edition, 1420 AH = 2001 AD.
- 2. Islah al-Logic, Abu Yusuf Yaqoub bin Ishaq bin al-Sakit al-Duruqi al-Ahwazi, known as (Ibn al-Sakit) (d. 244 AH), explained and verified by: Ahmed Muhammad Shaker, Abdul Salam Haroun, Dar al-Maaref Egypt, (d. i.), (d. d. d.(

- 3. Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Siraj Al-Nahwi Al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation Beirut, 3rd edition, 1408 AH = 1988 AD.
- 4. Actions, Abu Al-Qasim Ali bin Jaafar Al-Saadi, known as (Ibn Al-Qattaa) (d. 515 AH), World of Books Beirut, 1st edition, 1403 AH = 1983 AD.
- 5. Picking the flowers and picking up the jewels, Ahmed bin Yusuf bin Malik Al-Ra'ini Al-Gharnati and then Al-Biri, Abu Jaafar Al-Andalusi (d. 779 AH), edited by: Abdullah Hamid Al-Nimri, College of Sharia, Umm Al-Qura University, Riyadh, (d.d.), 1402 AH = 1982 AD
- 6. The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary: Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Murtada Al-Husseini Al-Zubaidi (d. 1205 AH), edited by: Abdul Sattar Ahmed Farraj, Arab Heritage Kuwait, 1st edition, 1385 AH = 1965 AD.
- 7. Correction and explanation of Al-Fasih, Abu Muhammad, Abdullah bin Jaafar bin Muhammad bin Durastawayh Ibn Al-Marzban (deceased: 347 AH), edited by: Muhammad Badawi Al-Makhtun, Supreme Council for Islamic Affairs Cairo, (d.), 1419 AH = 1998 AD.
- 8. Corrections of the hadith scholars, Abu Ahmad Al-Hasan bin Abdullah bin Saeed bin Ismail Al-Askari (deceased: 382 AH), edited by: Mahmoud Ahmed Mira, Modern Arabic Press Cairo, 1st edition, 1402 AH = 1982 AD.
- 9. Characteristics, Ibn Jinni, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, World of Books Beirut, (ed. i.), (d. d.(.
- 10. Diwan Jarir, explained by Muhammad bin Habib, edited by: Noman Muhammad Amin Taha, Dar Al-Maaref, Cairo Egypt, 3rd edition, (ed.(.
- 11. The Secret of the Bedouin Industry, Ibn Jinni, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam Damascus, 1st edition, 1405 AH = 1985 AD.
- 12. Al-Shafiya fi the sciences of morphology and calligraphy, Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus, Abu Amr Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (deceased: 646 AH) Verified by: Dr. Saleh Abdel Azim Al-Shaer, Library of Arts Cairo, 1410 AH = 1991 AD.
- 13. Sharh al-Tasrif, Omar bin Thabit al-Sataini (d. 442 AH), edited by: Dr. Ibrahim bin Suleiman al-Baimi, Al-Rushd Library Riyadh, 1st edition, 1419 AH = 1999 AD.
- 14. Explanation of al-Mufassal, by Muwaffaq al-Din Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish (d. 643 AH). It was presented and its footnotes and indexes were made by: Dr. Emil Badi Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya Beirut, 1st edition, 1422 AH = 2001 AD.
- 15. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, Hasan bin Muhammad bin Sharaf Shah al-Husseini al-Astarabadi, Rukn al-Din (deceased: 715 AH), edited by: Abd al-Maqsoud Muhammad Abd al-Maqsoud, Library of Religious Culture, Lebanon, 1st edition, 1425 AH = 2004 AD.
- 16. Explanation of Shafiya Ibn al-Hajib, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi al-Nahwi (d. 686 AH), by: Yusuf Hassan Omar, Qaryounis University Publications Benghazi, 2nd edition, 1416 AH = 1996 AD.
- 17. Al-Sihah Taj Al-Lughah and Sahih Arabic: Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (died around 400 AH), edited by: Ahmed Abdul Ghafour Attar (died 1411 AH = 1991 AD), Dar Al-Ilm Lil Al-Millain Beirut, 4th edition, 1410 AH = 1990 AD.
- 18. The more effective formula among grammarians and linguists and its uses in Arabic, Mustafa Ahmed Al-Namai, research published in the Journal of the Islamic University of Medina, Issue: (53.(
- 19. Gharib al-Hadith, by: Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinouri (deceased: 276 AH), edited by: Abdullah al-Jubouri, Al-Ani Press Baghdad, 1397 AH = 1977 AD.

- 20. The book, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, known as (Sibawayh) (d. 180 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun (d. 1410 AH = 1990 AD), Al-Khanji Library Cairo, 3rd edition, 1408 AH = 1988 AD.
- 21. Al-Lubab fi Illāl al-Sā'lā wa al-Asrāb, Abu al-Baqā al-Akbarī (d. 616 AH), edited by: Dr. Ghazi Mukhtar Tulaimat, Dar al-Fikr al-Muṣarīm, Beirut, and Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH = 1995 AD.
- 22. Lisan al-Arab, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram, known as (Ibn Manzur al-Masri), (d. 711 AH), Dar Sader Beirut, 1st edition, (d.d.(.
- 23. The Arbitrator and the Greatest Ocean, Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida Al-Mursi (d. 458 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut, 1st edition / 1421 AH = 2000 AD
- 24. Al-Mukhassus, Abu Al-Hasan Ali bin Ismail, the Andalusian grammarian and linguist known as (Ibn Sayyidah) (d. 458 AH), edited by: Khalil Ibrahim Jafal, Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi Beirut, 1st edition, 1417 AH = 1996 AD.
- 25. Mashariq Al-Anwar 'ala Sihah Al-Athar, Ayyad bin Musa bin Ayyad bin Amrun Al-Yahsbi Al-Sabti, Abu Al-Fadl (d. 544 AH), Al-Maktabah Al-Atiqa and Dar Al-Turath Beirut, (D.D.), (D.D.).
- 26. Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir by Al-Rafi'i: Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi (d. 770 AH), Al-Maktabah Al-Ilmiyya Beirut, (ed. i.), (ed. t.(.
- 27. Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Dr. Abdel Fattah Ismail Al-Shalabi, Egyptian House for Authoring and Translation Cairo, 1st edition, (ed. T.(.
- 28. The detailed dictionary of evidence of Arabic, Dr. Emil Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut, 1st edition, 1417 AH = 1996 AD.
- 29. Dictionary of the Text of the Language, Ahmed Reda, Al-Hayat Library Publishing House Beirut, 1st edition, 1377 AH = 1957 AD.
- 30. Al-Mufadliyyat, Al-Mufaddaliyat bin Muhammad bin Ya'la bin Salem Al-Dhabi (died around 168 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker and Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Maaref Cairo, 6th edition, (ed.(.
- 31. Language Standards, Ahmed bin Faris, edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr Beirut, (ed.), 1399 AH = 1979 AD.
- 32. Al-Muqtadib, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adima (d. 1404 AH = 1984 AD), Committee for the Revival of Islamic Heritage Cairo, (d. ed.), 1415 AH = 1994 AD.
- 33. Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif, Ibn Asfour Al-Ashbili (d. 669 AH), edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabbawa, Lebanon Publishers Library Beirut, 1st edition, 1416 AH = 1996 AD.
- 34. Al-Mansif, Sharh Kitab al-Tasrif by Abu Uthman al-Mazni, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, Ministry of Public Education, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons Press Egypt, 1st edition, 1373 AH = 1954 AD.
- 35. Anecdotes in Language, Abu Zaid Al-Ansari (d. 215 AH), edited by: Muhammad Abdul Qadir Ahmed, Dar Al-Shorouk Beirut, 1st edition, 1401 AH = 1981 AD.